مـذكرة التفاهم

للتعاون الاقتصادي و التجاري و العلمي و الفني

بين حكومة مملكة البحرين

و

حكومة تركمنستان

إن حكومة مملكة البحرين وحكومة تركمنستان المشار إليهما فيما بعد بـ "الطرفين"،

رغبة منهما في تقوية علاقات الصداقة وتطوير التعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والفني بين الطرفين على أساس المساواة والاحترام المتبادل والمنفعة المتبادلة،

و استنادا إلى مبادئ و أحكام كل من القانون الدولي و التشريعات الوطنية لكل من البلدين،

قد اتفقتا على ما يلي:

المادة (1)

يسعى الطرفان إلى تشجيع التنمية وتقوية التعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والفني بين البحرين و تركمنستان، ويشمل هذا التعاون دون الحصر المجالات التالية:

أ- التجارة.

ب-الصناعة.

ج-البناء.

د-الزراعة.

هـ-النقل.

و-الاتصالات.

ز- البحث عن واستخراج موارد الهيدروكربون.

ح- التعليم.

ط- البحث العلمي.

ي-التكنولوجيا و الابتكار.

ك- السياحة.

ل- الاستثمار.

م- الخدمات المالية.

المادة (2)

لغرض تحقيق التعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والفني طبقاً لمذكرة التفاهم هذه، يشجع الطرفان القطاعات الاقتصادية على إيجاد الإمكانيات لتنفيذ المشاريع في مجالات التعاون

المحددة في المادة (1) من مذكرة التفاهم هذه بما يتفق مع التشريعات الوطنية لكلا البلدين بالإضافة الى احكام القانون الدولي المعترف بها عالمياً.

المادة (3)

يتخذ الطرفان كافة الإجراءات الضرورية لتشجيع التعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والفني بين القطاعات الاقتصادية في البلدين وخاصة عن طريق تبادل الخبراء، والعلماء، والخبراء الفنيون، والطلبة، والمتدربين في المجالات المحددة في المادة الأولى من مذكرة التفاهم هذه.

المادة (4)

يعمل الطرفان على تشجيع مشاركة القطاعات الاقتصادية في كلا البلدين في أية معارض وأسواق دولية والتي تقام في إقليم أي من الطرفين، كذلك يعمل الطرفان على تشجيع تبادل الزيارات للوفود التجارية و إقامة إتصالات مباشرة ما بين دوائر الأعمال في البلدين.

المادة (5)

يجب أن تتم أية مدفوعات بين القطاعات الاقتصادية في كلا البلدين، الناتجة عن الصفقات المنفذة على أساس مذكرة التفاهم هذه، بعملة قابلة للتحويل بحرية.

المادة (6)

1- يشكل الطرفان لجنة اقتصادية مشتركة للتعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والفني و الغرض الاساسي من هذه اللجنة هو التالي:

- تنسيق و متابعة تنفيذ الاتفاقيات الدولية المبرمة بين الطرفين بالإضافة إلى الاتفاقيات الثنائية التي تتضمن القرارات التي ستعتمدها اللجنة فيما يتعلق بالتجارة و الاستثمار و مجالات التعاون الإقتصادي الأخرى.
- تحليل العلاقات التجارية والاقتصادية الثنائية و تطوير أشكال التعاون بين الطرفين.
- تنسيق الأنشطة بين الحكومتين في مجالات التعاون الاقتصادي و التجاري.
- إعداد و إقرار برامج التعاون الاقتصادي بين الطرفين و كذلك وضع التدابير التي تم الموافقة عليها عند التطبيق.

بموافقة كل من الطرفين ستعقد دورات اللجنة الإقتصادية المشتركة سنوياً في كل من تركمنستان و البحرين بالتناوب.

المادة (7)

لا تؤثر أحكام مذكرة التفاهم هذه على حقوق و إلتزامات الطرفين الناشئة عن كونهم اطراف في اتفاقيات دولية اخرى.

المادة (8)

بالاتفاق المتبادل فيما بين الطرفين يجوز الإضافة والتعديل على مذكرة التفاهم هذه من خلال بروتوكولات منفصلة و التي تعتبر جزء لا يتجزأ من مذكرة التفاهم هذه.

المادة (9)

أية منازعات قد تنشأ بين الطرفين بشأن تفسير أو تنفيذ أحكام مذكرة التفاهم هذه يجب تسويتها بشكل ودي من خلال المشاورات و المفاوضات فيما بينهما.

المادة (10)

يبدأ نفاذ مذكرة التفاهم هذه من تاريخ التوقيع عليها ، و تظل سارية المفعول، إلا إذا أبدى أحد الطرفين رغبته في إنهائها من خلال إخطار الطرف الآخر كتابة قبل ستة اشهر.

عند الإخطار بإنهاء مذكرة التفاهم هذه، فإن أية التزامات تنتج عن عقود أبرمت بموجب أحكامها و لم تنفذ بعد تستمر نافذة حتى اكتمال تنفيذها.

حررت في المنامة بتاريخ 9 فبراير 2011م من نسختين أصليتين بكل من اللغات العربية و التركمانية و الانجليزية، و لكل منهما حجية متساوية، و في حالة الاختلاف في التفسير يرجح النص المحرر باللغة الانجليزية.

عن	**عن**
حكومة مملكة البحرين	**حكومة تركمنستان**